المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مستقبل التنافس الصيني – الامريكي في القرن الحادي والعشرين
اسم الكاتب: م.م. مروان محمد سهيل، م. سند وليد سعيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2461
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 08:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل التنافس الصيني-الامريكي في القرن الحادي والعشرين

م.م مروان محمد سهيل م. سند وليد سعيد
قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

الملخص :-
فرضت التغيرات الدولية التي شهدها مطلع تسعينيات القرن العشرين اهتمامات جديدة تمثلت في الحرص المتزايد على دعم القاعدة الاقتصادية على وجه التحديد ، فاحدث تحولاً عميقاً وجوهرياً في مفهوم وطبيعة الصراع الدولي ، اذ اصبح يأخذ ابعاداً أخرى كالبعد الاقتصادي والتكنولودي والمالي ، وأصبح المعيار الحاسم لقياس قوة الدولة أو ضعفها والذي يكون انعكاس لقوة موقعها الاقتصادي ومدى تحقيقها لرفاهية شعوبها ، وهو ما ادركته الولايات المتحدة الاميركية والصين على حد سواء الاثر الذي دفعها الى توظيف آليات جديدة للتكيف بسرعة لمسايرة التغيرات الدولية الحاصلة ، التي تميزها المنافسة الاقتصادية العالمية الآخذة في الازدياد والحدّة ، لذا فقد اصبح العامل الاقتصادي اثراً بارزاً في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي ، ولاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية وبالشكل الذي اصبح معه من الصعوبة بمكان الاشارة الى نظام القطبية الاحادية دون التطرق الى الاولويات الاستراتيجية المتضمنة إعادة توزيع القوى على اساس اقتصادي وليس عسكري اساساً مهما لبيان قوة الدولة ، وقد آلت الولايات المتحدة والصين هذه المسألة اهتماما كبيراً خاصة وان التنافس للحصول على مصادر الطاقة ولاسيما النفط والمعادن المهمة سيكون السمة المميزة للبيئة الاقليمية والدولية في القرن الحادي والعشرين .

مقدمة :
لقد كانت نهاية الحرب الباردة احدى ابرز المنعطفات في مجال العلاقات الدولية ،إذ ان بانهيار الاتحاد السوفيتي فُتح المجال للقوى الفاعلة الكبرى من اجل لعب دور اكثر تأثيراً على مجريات الساحة الدولية ، وقد تزعمت الولايات المتحدة هذه الدول محاولة فرض سطوتها على المستوى الاقتصادي والعسكري وحتى الثقافي وطرح فكرة العولمة كاحد اساليب فرض التبعية الثقافية والقيمية ، ولما كانت الاداة الاقتصادية هي احد ابرز الادوات التي استطاعت الولايات المتحدة من استخدامها ضد الاتحاد السوفيتي خلال فترة سباق التسلح طيلة الحرب الباردة فقد استمر هذا التاثير الى ما بعد الحرب الباردة ، اذ شهدت العلاقات الاقتصادية خلال التسعينات من القرن

المنصرم تغييرا في موازين القوى الاقتصادية بين الدول الاوروبية والصين واليابان والدول حديثة التصنيع من جنوب شرق اسيا (النمور الاسيوية) من جهة والولايات المتحدة من جهة اخرى ، مما انتج تفاعل القوى الاقتصادية الكبرى التقليدية (الولايات المتحدة) مع الدول الجديدة لاسيما (الصين) في جانبها التجاري الى تفجر العديد من النزاعات والصراعات المتواكبة مع المتغيرات الحادثة في بيئة التجارة الدولية ، اذا انتقلت عملية الصراع من عملية مجابهة ما بين نظامين وقطبين عالميين يحمل كل منهما رؤى وايدلوجية مختلفة الى مواجهة من نوع جديد تمثل بصراع قوى اقتصادية مؤثرة على النظام الاقتصادي العالمي ، وبالتالي تأثير هذه المواجهة على مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية .

هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى معرفه مقومات القوة والتنافس في المصالح الامريكية - الصينية، وما هي المناطق المتنافس عليها سواء في الشرق الأوسط او في افريقيا وجنوب شرق اسيا ، فضلا عن مستقبل العلاقة بين الدولتين .

أهمية الدراسة : شكلت أهمية التوازن الدولي في ظل التنامي السريع على الجانب الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي بالنسبة للصين، حيزا كبيرا في دراسة الاختلال في ميزان القوة ، لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية والتخوف من انعكاس الصعود الصيني على الاستقرار والامن الإقليمي الاسيوي والدولي ،وهو ما جعل الصين تختلف في وجهة النظر الامريكية عن باقي الدول كاليابان وروسيا ، وادرجتها ضمن الدول المتحدية للقيم والقوة الامريكية ، فوضعت استراتيجيات لكبح الصعود الصيني المتسارع ، ورسمت استراتيجيتها من اجل مواجهة التفوق الصيني الإقليمي والدولي .

مشكلة الدراسة : تكمن مشكلة الدراسة في معرفة ماهي طبيعة العلاقة التي يمكن ان تتحدد في ظل الصعود المتنامي للصين مع الولايات المتحدة الامريكية ، لاسيما في نظام تحاول فيه الولايات المتحدة جاهدة ان يكون قرنا أمريكيا ، وماهي طبيعة التحديات التي يمكن ان تواجهها الصين والتي تعيق من رسم استراتيجيتها وهيمنتها الإقليمية وتنافسها مع الولايات المتحدة على المكانة الدولية .

فرضية الدراسة : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان القدرة المتنامية للدولة على الصعيد الاقتصادي والعسكري والتكنلوجي ، وهو ما يؤهلها الى ان تكون قوة منافسه لغيرها من الدول على الصعيد الإقليمي والدولي.

المحور الاول: - طبيعة المصالح الأمريكية -الصينية .

اخذت العلاقات بين الصين واميركا نموذجاً من نماذج الصراع والتعاون اذ تمتلك كل منهما عناصر ومقومات قوة فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى المنفردة في العالم تحاول الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي ، والصين بثقلها الاقتصادي والعسكري والسياسي المتزايد تعمل من اجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف القرن الحادي والعشرين ، وان كانت العلاقات الامريكية الصينية تتراوح بين الصراع والتعاون فهي علاقات معقدة تتقارب حيناً وتتصارع حيناً اخر حسب مصالح كل منهما لدى الاخر[1] .

اولا :- مقومات القوة لدى كل من الصين واميركا:-

---

[1] - محمد خليفة جودة ، ابعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته (1991-2010) ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2010، ص52.

قبل ان نتناول طبيعة المصالح بين اميركا والصين لابد لنا ان نبين بشكل مختصر ماهي مقومات القوة والضعف لدى طرفي التنافس :

1- مقومات القوة في الاقتصاد الأميركي.

تمثلت قوة الولايات المتحدة بعدة جوانب باعتبارها احدى اكبر دول العالم الحديث والتي تميزت بمساحتها الكبيرة مع اراضي واسعة صالحة للزراعة والتعدين وغنية بالمواد الاولية ، لذا فأن الولايات المتحدة لم تصبح دولة غنية لانها عملت بنشاط اكبر أو لانها ادخرت أكثر من جيرانها كما هو الحال مع بريطانيا ، بل لانها حققت تفوقا اقتصاديا لان عددا قليلاً من السكان عاشوا في بيئة غنية جدا بالموارد الطبيعية ثم اقترنت هذه الموارد باول نظام اجباري في العالم للتعليم العالي المكثف والمتنوع [2].

فضلا عن ارتفاع نسبة الناتج المحلي الاجمالي ، اذا ان سر نجاح الاقتصاد الاميركي يعود في جزء منه الى ازدهار الاسواق الحرة والاعمال الخاصة ، حتى اصبح هذا الاقتصاد اكثر اقتصاد عالمي يستحق لقب اقتصاد السوق ، ذلك ان الولايات المتحدة تعد من اكثر الدول ليبرالية في العالم [3] ، وهو ما نتج عنه قوة عالمية سياسيا وعسكريا وتكنولوجيا وثقافيا ، وقد عزز من هيمنة هذه القوة عولمة الاقتصاد العالمي بدون ان يبرز في وجهها اي منافس أيديولوجي وليظهر ما يسمى بالاحادية القطبية التي زعزعت السياسات العالمية ، وجعلت كل دولة في العالم تقلق من اللا أمن الذي ينشأ من الفجوة الهائلة بين قوتها والقوة الاميركية، وهكذا وجد العالم نفسه في خضم عملية تأقلم كبرى اذ تحاول الدول معرفة كيف سيعمل نظام عالمي مركزه قطبية اميركية احادية وكيف ستستخدم الولايات المتحدة قوتها [4]، هذه باختصار ابرز مقومات القوة التنافسية الأميركية.

وبعد ان ادركت الولايات المتحدة اهمية الابعاد الاقتصادية للقوة، فأنها عملت على وضع استراتيجية مالية ترمي الى اعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بأنشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الكات)، كما عملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية[5].

ورغم كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تشكل محور الاهتمام عند اتخاذ اي قرار في هذه المنظمات، الا ان الولايات المتحدة استطاعت في العديد من الحالات بناء قرارات المنظمات على الاعتبارات السياسية خدمة لمصالح الولايات المتحدة، ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الامريكية، ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة بمنع تقديم المعونات الى دولة تشيلي للمدة بين ١٩٧١-١٩٧٣

---

[2] - ميشال – البير ، تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد، ترجمة : بديع يوسف عطية ، دار الحمراء للطباعة والنشر ، بيروت، 1996 ص122.

[3] - عامر لطفي ، الاقتصادات الستة الاغنى في العالم ، دار الرضا للنشر ، دمشق ،2003 ، ص51.

[4] - صخري محمد ، التنافس الاميركي الصيني من اجل الزعامة والريادة الاقليمية العالمية ،على الموقع الالكتروني :
politics .dz.com

[5] - عامر لطفي ، مصدر سابق ، ص57.

،فضلاعن قيامها بمنع البنك الدولي من تقديم اي معونات الى فيتنام عام ١٩٧٩ [6]. هذه باختصار مقومات القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية.

2- مقومات القوة التنافسية لدى الصين .

تبرز مقومات القوة الاقتصادية التنافسية لدى الصين في عدة نقاط رئيسية ، وهي دور الدولة في ادارة ستراتيجيات ووضع خطط وتنفيذها اذ كان دور الدولة محوريا في الاقتصاد الصيني من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي واحداث تغييرات جذرية في بنية الناتج المجلي الصيني وفي علاقتها بالاقتصاد العالمي اضافة الى دورها في مجالات التعليم الاساسي والصحة والتغذية والحد من النمو السكاني ، اذ تقدر المشروعات المملوكة للدولة نحو (11400) مشروع تشكل القوى المحركة للقطاع الصناعي الصيني وهو ما يؤشر بوضوح فاعلية دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين[7].

كما ان وفرة مصادر الطاقة يلعب دور في توفر مقومات القوة الاقتصادية ،اذ نجحت الصين في الاعتماد على قدراتها الذاتية في هذا المجال ليس فقط لانها دولة مستهلكة كبيرة للطاقة، ولكن كذلك لانها واحدة من اكبر الدول في مجال انتاج الطاقة ، اذ تعد من ثاني اكبر الدول المنتجة للطاقة في العالم من حيث الانتاج الكلي العالمي للطاقة ، فقد وصل مجموع انتاجها للطاقة عام 2005 الى ما يقارب06,2 مليار طن من المعادل القياسي للفحم وكانت حصة انتاج الفحم نحو 2.19 مليار طن اي ما يعادل 37.4% من اجمالي الانتاج ، اما انتاجها من النفط فقد بلغ عام 2005 معدل 181 مليون طن لتصبح سادس اكبر منتج للنفط على المستوى العالمي ، وتستمر الصين في اتباع سياسة متعددة الاتجاهات لاسيما في تطوير الطاقة مستخدمة الفحم مصدراً رئيسيا ، وتسعى لبذل جهودا مكثفة لتطوير الطاقة الكهرومائية والذرية وتطوير اشكال جديدة للطاقة [8].

اما عن رخص القوة العاملة الصينية ، فمن ضمن العوامل الرئيسية التي ادت الى تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الصين واتساع السوق الداخلية ووفرة المواد الخام ، هو تدني اجور العمال والخدمات الاجتماعية لهم ، كما ان المفتاح الرئيسي لنجاح تجربة الاصلاح الاقتصادي في الصين يكمن في إنضباط قوة العمل الصينية في ظل الاطار التنظيمي والهيكل المؤسسي المساند لعمليات الاسراع في النمو والتنمية ، اذ تتراوح الاجور الشهرية ما بين 40-70 دولار ، وهذا يشجع على توسيع الانشطة الاقتصادية كثيفة الاستخدام للايدي العاملة لاسيما الصناعات التحويلية [9].

المحور الثاني :- العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية والصين:

---

[6] - سليم كاطع علي ، مقومات القوة الاميركية واثرها في النظام الدولي ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ،العدد42 ،2009، ص160.

[7] - نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العدد 14، المجلد 4 كانون الاول ،2004 ص48

[8] - محمد خليفة جودة ، مصدر سابق ، ص154.

[9] - نبيل جعفر ، مصدر سابق ، ص 50.

تتلخص العلاقة بين الدولتين بانها مستقلة وغير تابعة إذ يسود هذه العلاقة توازن بالقوة لاقتصادية الى حد كبير ، رغم عدم تكافؤ الطرفين بالاعتماد على بعضهما ،فالصين بحاجة للولايات المتحدة في دعم نموها الاقتصادي ، ولكن اذا فرضنا ذلك فانه يجب افتراض تعزيز حالة التوازن الاقتصادي بعدم المواجهة على الصعيد العسكري وذلك لسعي الصين بان يكون لها ميزة تنافسية واختلاف عن القوى العظمى بما فيهم اميركا [10] .

أسهم تسارع نمو الاقتصاد الصيني وازدياد الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة الاميركية في ايجاد خلل بين العرض والطلب على الصعيد العالمي والى تنافس ستراتيجي بين هاتين الدولتين ، وقد اتبعت الصين سياسة شراء الحصص في المصالح النفطية الاجنبية في مناطق غنية بالنفط ، لكنها حساسة سياسيا وذلك بهدف التقليل من هشاشة موقفها في مجال الطاقة ولتنويع المصادر التي تزودها بالنفط ، ولكي تضمن خطوط المواصلات البحرية ونقاط الاختناق التي يتعين على شحناتها من النفط المستورد ان تمر خلالها، قامت ببناء قوة بحرية خاصة بها ، وبتحسين وتطوير علاقتها مع الدول المطلة على طرق الملاحة البحرية ، لذا بدات الولايات المتحدة تشعر بالقلق من تنامي القوة البحرية للصين ومن ان تؤدي سياسات الصين واستراتيجتها الى تهديد وربما تقويض المصالح الاميركية واهداف سياستها الخارجية في مناطق العالم الغنية[11] .

وما كانت قضية جزيرة (غرين لاند) والتي تتمتع بحكم ذاتي تابع للتاج الدنماركي الا أحد اوضح الامثلة على واحد من ادوات السياسة الاقتصادية الصينية التي يستعملها لمد سيطرته ونفوذه ، وهو ما اثار مخاوف دنماركية من تغلغل الشركات الصينية والتي بدت محاولات تواصل بكين من خلالها ترسيخ اقدامها في الجزيرة عبر سياسات ينظر اليها المراقبون براغماتية ، اذا تحصل الصين على 12% من اسهم شركة جنرال موتورز (G. M. E) ، ورغم ان المسالة لا تبدو ذات قيمة سوقية ضخمة الا ان الصينيين يستثمرون في شركة مسؤولة عن تنقيب وإستخراج المواد الاولية واليورانيوم على رأس القائمة ، مما أثار فزع منافسيهم الاميركيين من هذا التحرك الاقتصادي الصيني في جزيرة تحتوي على معادن كبيرة لا سيما مع التغييرات البيئية والانصهار الجليدي الذي يسهل استخراج تلك المعادن وهو ما حدى بالرئيس الاميركي (دونالد ترامب) الى التلميح بالرغبة بشراء هذه الجزيرة القطبية ، والذي جوبه بالرفض من الدنمارك واعتبار ان هذا التلميح غير جدي [12].

وكذلك كانت قضية شركة (هواوي) لتكنولوجيا الاتصالات مثال اخر على ارتفاع حدة التنافس التجاري بين البلدين ، عندما اشار (مايكل هيرسون) وهو مدير الشأن الاسيوي في شركة (اوراسيا كروب) الاستشارية لبيان هذا التنافس حينما ذكر (اننا ولجنا واقعاً جديداً يتفاقم فيه التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة، كما ان عبارة الحرب الباردة بين البلدين

10 - سهرة قاسم محمد ، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الاميركية في الشرق الاوسط (2001-2009) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010 ، ص 70.

11 - معالي محمد بن ظاعن الزاملي ، الاقتصادات المزدهرة والسباق لضمان امدادات الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2008 ، ص 17.

12 - ناصر الهلالي ، مخاوف دنماركية من هيمنة الصين على جزيرة غرينلاند ، العربي الجديد 2018 . على الموقع الالكتروني: alaraby.co.uk

تستخدم اكثر مما ينبغي فيما يتعلق بالتوتر بين الصين والولايات المتحدة ، ولكنها عبارة دقيقة لوصف التنافس التكنولوجي بين الجانبين) [13] .

المحور الثالث : التنافس الصيني الأمريكي ضمن منطقة الشرق الأوسط.

تعد منطقة الشرق الأوسط من أبرز ميادين المنافسة العالمية بين الدول الكبرى ، نظرا لأهمية المنطقة استراتيجياً واقتصادياً والأهمية الجيو-سياسية الكبرى التي تمتع بها المنطقة ، فما تملكه من ثروات ومواد خام تعتبر محركات النهوض الاقتصادي العالمي يضاف لذلك الموقع المتميز ضمن أهم الممرات وطرق النقل الدوليّة ، كل تلك التداخلات جعلت الشرق الأوسط في قلب التنازعات الدولية كطرف متأثر بمجريات السياسات الدولية ومؤثراً بشكل ضمني لأهميته التنافسيّة التي تحكم ارتباطات دوله، اذ تسعى الصين في استراتيجيتها الجديدة لتقوية الجوانب العسكرية لكي تدعم البعد الاقتصادي لخططها، ويعتبر الحصول على الطاقة المسعى الأهم لبكين اذ تعتبر الدول خارج النفوذ الأمريكي الهدف الصيني الأول للحصول على الطاقة منها (ايران-روسيا) ، ولتحصيل ما أمكن من مصادر الطاقة الشرق أوسطية –في الخليج وسواها – من نفط وغاز وتشير التقديرات الأولية لبلوغ الاحتياج الصيني عام 2035 من الطاقة 9.7 مليون برميل نفط يوميّاً وكذلك 6 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في السنة [14].

كما تهدف السياسة الصينية إلى تأمين مصادر الطاقة الاستراتيجية، بهدف دعم مستويات المعيشة لسكانها ذات العدد الكبير، ولإنجاز هذا الهدف تسعى الصين لبناء علاقات مصلحة مع الدول المجاورة وغيرها الغنية بهذه الموارد، والمحافظة على أمن المعابر في المحيطين الهادئ والهندي وبحر الصين الجنوبي، فهي تسعى بأستمرار لتوثيق علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية[15]. إذ تسعى الصين لإستغلال التراجع النسبي للولايات المتحدة الأمريكية على الاعتماد على نفط الخليج العربي, بسبب إستراتيجيتها التي تهدف إلى الاعتماد على الذات في مجال الطاقة[16].

ولان الحكومة الصينية ترى الولايات المتحدة كمنافس استراتيجي فأنها تشعر بالقلق بشأن اعتماد ورادتها النفطية على خطوط بحرية تحرسها البحرية الاميركية ، لذلك شرعت الصين في الاعتماد على اتجاهين ، فعلى المدى المتوسط ربما لعقود قادمة لن يكون للصين بديل عن الشرق الاوسط للحصول على معظم امداداتها من الطاقة ، لذا قامت ببناء قاعدة بحرية في (ميناء جوادر) في باكستان على مقربة من مضيق هرمز ، وكذلك بناء منشآت في ماينمار بالقرب من مضيق مالاكا ، وفي ميناء (كومبرج- سيهانوكفيل) في كمبوديا[17] .

---

13 - نقلا عن : آنا نيكولاتشي داوكستا – مراسلة الشؤون الاقتصادية، لماذا لن ينهي اتفاق تجاري التنافس بين الصين والولايات المتحدة، على الموقع الالكتروني : www.bbc.com/arabic/world 23 /4/ 2019

14 - الصراع الاميركي الصيني وانعكاسه على الشرق الاوسط ، https://torous-tmes.com/category/posts ، بتاريخ 2019/6/15.

(15) جعفر كرار أحمد, تقييم منتدى التعاون العربي – الصيني في عشرة أعوام, مجلة السياسة الدولية, المجلد(49), العدد(196), مؤسسة الأهرام, القاهرة - مصر, نيسان2014, ص165.

16 - عمرو عبد العاطي, التوجه شرقاً (مكانة الخليج العربي في ميزان طاقة عالمي متغير), مجلة السياسة الدولية, المجلد(49), العدد(196), مؤسسة الأهرام, القاهرة - مصر, نيسان 2014, ص 13.

17 - عبد المنعم مكي ،التوافق الاستراتيجي الصيني-الروسي في مواجهة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، رسالة دبلوم دراسات عليا ، الجامعة اللبنانية ، 2017 ، ص 50.

لقد كانت مشاركة الصين المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط أقل تفاعلاً من مشاركة روسيا، ولكن من المرجح أن تكون أكثر أهميةً على المدى البعيد، ومع نمو اقتصاد الصين، ازدادت أيضاً مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط ، الذي يُعد بالنسبة لبكين مصدراً للطاقة والاستثمار، فضلاً عن وجهة لرأس المال والعمال الصينيين، وتتشابه المصالح الصينية والأمريكية في الشرق الأوسط بشكل ملفت، فدول الخليج العربي تزود الصين بجزء كبير من نفطها وغازها الطبيعي المستورد، وهذه تبعية يمكن أن تنمو في السنوات القادمة، وفي المقابل ازدادت قدرة الولايات المتحدة على الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بإمدادات الطاقة لديها، ومع ذلك، تبقى أسعار الطاقة العالمية بالتزايد وبالتالي استمرار تأثُر الاقتصاد العالمي للاصطدامات الناشئة في المنطقة، بسبب اعتماد حلفاء الولايات المتحدة في آسيا وأماكن أخرى وبشكل حاسم على إمدادات الشرق الأوسط [18]، وبالمثل كانت كل من الولايات المتحدة والصين ضحيةً لهجمات إرهابية موجهة من جماعات متمركزة في الشرق الأوسط ، كما سعت كل منهما إلى معالجة المشكلة من أساسها، وبالنسبة للولايات المتحدة، يعني ذلك شن حملة عمليات لمكافحة الإرهاب إلى جانب ممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية تستهدف الدول التي ترعى الجماعات الإرهابية، ومن جانبها، سعت بكين إلى التعاون مع الحكومة السورية فيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب من أقلية الأيغور،اذ تخشى الصين من تزايد ارهاب الاسلام المتطرف أو التكفيري مع تزايد اعداد الصينين الايغور القادمين الى سوريا واحتمالات اعادة استخدام هؤلاء مرة اخرى ضد الصين ومصالحها[19].

وفي نفس مجال الازمة السورية الذي هو من مواضيع الشرق الاوسط المعقدة فان الصين لا تثق بنوايا الولايات المتحدة في سوريا ، وتعتبر التدخل العسكري في سوريا مقدمة لفرض السيطرة الغربية عليها ،ويأتي هذا الموقف في إطار اتهامها الصريح لواشنطن بمحاولة بسط سيطرتها على معظم الشرق الاوسط ، كما استخدمت الصين حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات في مجلس الامن ضد قرارات تهدف الى تقويض قدرة النظام السوري تحت حجة ان تلك القرارات تتنافى مع مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، اذا تسعى الصين دوما الى المحافظة على علاقاتتها التجارية مع الحكومات التي تولدت بعد الثورات ببعض البلدان العربية وهي تخشى من ان سقوط النظام في سوريا قد يؤدي الى صعود نظام جديد يكون أقرب الى الغرب، فتفقد حليفا مهماً لها في الشرق الاوسط ،كما ان اي تدخل غربي في سوريا من شانه ان يمتد ليصل الى العراق الذي يشكل مورداً نفطيا مهما وموطنا لمشاريع استثمارية ضخمة طويلة الأمد [20].

وفي المقابل فان الولايات المتحدة ومن خلال محاولاتها لتحجيم الدور الصيني قامت بمحادثات مع روسيا ليكون لها دور في مواجهة تحجيم الصين على الرغم من ان هذه المحادثات لم تثمر عن نجاح يذكر ، وصولا الى تقديم محفزات امريكية لروسيا من خلال محاولة واشنطن لتقديم تنازلات ، مثل اعادة توزيع قواعد الصواريخ الدفاعية التي نصبتها في بعض الدول الاشتراكية سابقاً في اوروبا وكذلك في تركيا والخليج العربي ، فضلا عن المساعدات المالية والاقتصادية ،

18 - جعفر كرار أحمد, ، مصدر سابق ، ص169.
19 - عبد المنعم مكي ، مصدر سابق ، ص20.
20 - ياسين عامر عبد الجبار ، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي ا- القيود والفرص ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، 2018 ، ص 75.

كما ان محاولات واشنطن الحثيثة لإنهاء ازمة الهند مع باكستان في جنوب آسيا، بهدف تحويل الهند إلى قوة كبرى قادرة على موازنة الصين في شرق آسيا، وقيام الولايات المتحدة بمحادثات مع الهند المجاورة للصين مستغلة العداء التاريخي بينهما لاجل ضمها الى قائمة الدول التي تقف مع الولايات المتحدة ، لم تنجح ايضا في ذلك بسبب تحسن العلاقات الصينية الهندية ، مع وجود مصالح مشتركة في حفظ الامن الاقليمي البحري والبري على حد سواء ، ومن المستبعد ان تشارك الهند في تحالف ضد الصين ، فالهند ومنذ استقلالها لم تكن منحازة الى اي من المعسكرين الشرقي او الغربي[21] .

وفي إطار دور الصين في محيط الخليج العربي ،فقد كان موضوع الاتفاقية الاقتصادية (العراقية - الصينية) التي اثارت الجدل بين مؤيد ومعارض من ان يكون العراق ساحة أو ضحية صراع القوى الاقتصادية الكبرى ، الا أحد وسائل الصين التجارية لاحياء طريق الحرير التاريخي الذي سيعزز من وجودها في المنطقة لأمد متوسط أو بعيد والذي تمثل بمبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين عام 2013، وادخلت العراق للمرة الأولى بسلسلة مذكرات تفاهم وقعتها الحكومتان العراقية والصينية في بكين بتاريخ 23 /9/ 2019، ومثلت مرحلة اقتصادية جديدة في إعمار البنى التحتية للعراق، في برنامج يمكن تسميته (النفط مقابل الإعمار)، إذ يعد العراق أحد اهم مصادر تزويد النفط الخام إلى الصين وبواقع تصدير بين 750 ألف برميل إلى مليون برميل يومياً، كما أن الميزان التجاري بين البلدين لا يقل عن (30 مليار دولار) سنوياً بفضل زخم الاستيرادات السلعية من الصين[22].

المحور الرابع : التنافس الاميركي الصيني في افريقيا وجنوب شرق اسيا.

أولا: التنافس الأمريكي –الصيني في افريقيا :

فضلا عن العوامل الاقتصادية والسياسية فان العامل الابرز المؤثر في التنافس بين الولايات المتحدة والصين في قارة افريقيا هو العامل العسكري والامني ، فبعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الاستراتيجي المهدد لنفوذها الذي كان يمثله(الاتحاد السوفيتي) ، برزت مشكلات وتهديدات امنية تضعف مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي ، والتي تمثلت بالتحركات الديموغرافية عبر الحدود والصراعات العرقية ، وأهم هذه التهديدات هو الارهاب ، وخطر انتشار الاسلحة ونقل التكنولوجيا ، وفي هذا السياق فقد برزت اهمية هذه القارة كونها اصبحت جزءاً من المناطق التي شملتها الحرب الاميركية على الارهاب من جهة ، ولانتشار المصالح والشركات الاميركية العاملة في مجال الطاقة ذات العلاقة بالامن القومي الاميركي من جهة أخرى، كما كان للصين دوافع لتوسيع علاقتها الامنية (كتجارة الاسلحة) والمشاركة في عمليات حفظ السلام ، الامر الذي دفع بالدولتين الى تعزيز وجودهما في القارة سواء كان وجوداً سياسياً أم اقتصادياً أم عسكرياً [23].

---

21 - علي الاسدي ، احتواء الصين في الاستراتيجية الاميركية ، http://www.tellskuf.com/index.php/authors/85-as/23654-aa-sp-621962275.html2012/11/12،

22 - مظهر محمد صالح ، الاقتصاد السياسي لاتفاقية اطار التعاون بين العراق والصين ،شبكة الاقتصاديين العراقيين ، على الموقع الالكتروني : http://iraqieconomists.net

23 - سليم كاطع علي ، التنافس الاميركي الصيني تجاه قارة افريقيا بعد الحرب الباردة (السودان انموذجاً) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2012 ، ص 108

وبعد ان تم انشاء القيادة العسكرية الامريكية في افريقيا والتي تدعى "افريكوم" عام 2007، واقامة قواعد عسكرية لها في النيجر وجيبوتي ، كانت الصين تستثمر أموالها في بناء الجسور والمباني الحكومية والطرق للافارقة ، وهكذا استطاعت الصين التغلغل عن طريق قوتها الناعمة ، وهو ما شجع الدولتان المتنافسة في افريقيا الى زياده انفاقها العسكري ، اذ انفقت الولايات المتحدة الامريكية على الجانب العسكري 649مليار دولار عام 2018 ، وفي المقابل انفقت الصين على الجانب العسكري 250 مليار دولار لنفس العام[24].

وأصبحت الصين في عام 2015 اكبر شريك تجاري لأفريقيا اذ بلغت صادراتها حولي 103 مليار دولار مقابل 27 مليار دولار صادرات الولايات المتحدة الامريكية لأفريقيا ، واعتمدت الكثير من الدول في عائداتها على الصين كجنوب السودان التي اعتمدت 95% على العائدات النفطية المصدرة للصين ، اما انجولا فقد اعتمدت على 65% من وارداتها على المعادن والنفط المصدر للصين [25].

وتم التوقيع على اتفاقية الحزام والطريق في 2019/4/27 مع اربع دول افريقية هي(مصر وجيبوتي وكينيا وموزنبيق)، فضلا عن بناء مركز بيانات من قبل شركة الاتصالات الصينية العملاقة هاواوي في مدينه كونزا القريبة من نيروبي، و انشاء طريق سريع يخدم مطار جومو في نيروبي أيضا، وما اثار المخاوف الامريكية في المنطقة هو بناء اول قاعدة عسكرية للصين في جيبوتي عام 2017 القريب من معسكر ليمونه والذي تقيم الولايات المتحدة الامريكية قواعد عسكرية فيه ، نظرا لوجود ميناء جيبوتي الذي يقع على البحر الأحمر وخليج عدن اذ تنافست الدولتان في أقامه قواعد عسكرية في المنطقة لحماية مصالحها ونفوذها في افريقيا [26].

وعلية ارتكزت استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على احتواء النفوذ الصيني في افريقيا، من خلال توظيف حلفاءه في المنطقة كاليابان والهند اللتان وقعتا على اتفاقية دفاع مشترك في طوكيو عام 2018، لتبادل القواعد العسكرية والسماح للهند باستخدام القاعدة العسكرية اليابانية في جيبوتي ، فضلا عن اعتمادها سياسة التطبيع مع السودان لاعتماها على نفط غرب افريقيا بما يقارب 22% من النفط المستورد، ومن المحتمل زيادة النسبة الى الضعف عام 2025 [27].

---

[24] - حكيم نجم الدين ، التنافس على افريقيا.. النفوذ الصيني _الامريكي_ الروسي، قراءات افريقيه ، على الموقع الالكتروني : https://www.qiraatafrican.com/

[25] - يحي اليحياوي ، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال. مركز الجزيرة للدراسات. 9 كانون الأول ، 2015 . ص 3.

[26] - حمدي عبد الرحمن ، الحرب الباردة الجديدة :التنافس الأمريكي الصيني في افريقيا ، على الموقع الالكتروني : https://www.elsiyasa-online.com/

[27] - محمد ميسر فتحي ، "التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية - رؤية مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، السنة 2، العدد 1، 2015، ص 016

ومن خلال ذلك يبدو التنافس الأمريكي والصيني في افريقيا للسيطرة على منابع النفط والموارد الأخرى والحصول على الاستثمارات والأسواق لتصريف المنتجات وبأساليب مختلفة ، الا ان ذلك زاد من انعدام الامن والاستقرار في المنطقة وأصبحت ساحه للتنافس الأمريكي - الصيني مما اثر سلبيا على الجانب الأمني وولد عدم الاستقرار في افريقيا .

ثانيا : التنافس الأمريكي – الصيني في جنوب شرق اسيا :

يظهر التنافس الأمريكي - الصيني بشكلٍ واضح في جنوب شرق آسيا، لما للإقليم من أهمية جيو-استراتيجية، إذ يقع في وسط المحيط الهادئ والمحيط الهندي، التي تتشاطئ عليهما دولاً عدة ومهمة، ويربطهما مضيق ملقا ذو الأهمية الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية والأمنية، و تتأثر به دولاً كثيرة في حال وجود أي تهديد في هذا المضيق، لعل أبرزها الصين، ويعد إقليم جنوب شرق آسيا من مناطق النفوذ الأمريكي التقليدية، بل كان أحد استقطابات الحرب الباردة [28].

وعلى المستوى الاسيوي فان الولايات المتحدة من جانبها تحاول تعزيز علاقتها مع القوى الصاعدة في اسيا وبقاء دورها الريادي في هذه المنطقة المهمة عالمياً ، وهي بذلك تسعى الى ان تؤدي اليابان دورا عسكرياً أكبر على أساس ان هذا ما يستوجبه منها كونها عملاقاً اقتصادياً وبوصفه قوة مالية صاعدة ، ومن جانب اخر فان الرؤى الصينية للنمط الاستراتيجي للعالم أوضحت ان اوروبا لم تعد بؤرة النمط الاستراتيجي العالمي في حين تتصاعد الاهمية الاستراتيجية لمنطقة اسيا والمحيط الهادي ، وهذا الامر وتعقيداته وتوتراته ، يفيد انه ليس من مصلحة الولايات المتحدة جعل اليابان قوة نووية لكي تشترك بوصفها لاعباً سياسياً اساسياً في تشكيل الهيكل الجديد لامن اسيا ، وانما بوصفها لاعباً اقتصادياً بشكل اساسي محكوم بالتوجهات الاستراتيجية الامريكية [29].

من جهة أخرى أن الولايات المتحدة الأمريكية - في ظل التحالف مع اليابان، والمنافسة الشديدة الصينية – اليابانية الإقليمية تعمل على موازنة علاقاتها مع الصين ، لأن كلا الطرفين يشكلان متغيرين أساسيين في تحقيق الأمن الدولي، لا سيما بعد أن تحولت الصين نحو الإندماج في النظام الإقتصادي الدولي بل النظام السياسي الدولي ككل, وهي بذلك تسهم بفاعلية في الأمن الدولي بواسطة إرسال قوات للمشاركة في حفظ السلام في عمليات الأمم المتحدة، اذ ان انضمام الصين كعضو مراقب إلى رابطة جنوب شرق آسيا، يشير إلى سعي الصين لتحقيق الاستقرار في المنطقة [30].

اما الصين ونظراً لأهمية جنوب شرق آسيا على الأصعدة كافة (الجغرافية والأمنية والعسكرية والسياسية)، فإنها عملت على فرض هيمنتها الإقليمية على دول المنطقة منذ تأسيسها عام 1949 ، بواسطة وسائل عدة ، سواء بالقوة الصلبة والتدخلات المباشرة في دول الإقليم للحفاظ على مصالحها في المنطقة كالحرب الصينية الفيتنامية عام 1979، أم بالوسائل الناعمة الاقتصادية

---

28 - ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سابق ، ص176.

29 - علي وجيه محجوب ، اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين ومستقبل النظام الدولي الجديد ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2006 ، ص 123.

30 - أحمد عبد الجبار عبد الله, الصين والتوازن الاستراتيجي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون, الطبعة الأولى، بيروت – لبنان ، 2015، ص 286.

والاجتماعية والدبلوماسية كما في مبادرة الحزام والطريق، اذ ان هناك قضايا تعدها الصين من ضمن سيادتها القومية لا يمكن أن تساوم عليها، كقضية بحر الصين الجنوبي، وأمن تجارتها الخارجية المارة عبر مضيق ملقا في جنوب شرق آسيا، فضلاً عن قضية تايوان وبحر الصين الشرقي، إذ كثفت انتشارها العسكري في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي وقرب الحدود مع تايوان، وحدثت ترسانتها من الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية، عبر زيادة موازنتها العسكرية باستمرار، وان أحد أسباب ذلك هو أحتواء النفوذ والتواجد الأمريكي في جنوب شرق آسيا [31].

كما إن التنافس الأمريكي – الصيني في جنوب شرق آسيا, تؤثر عليه بعض المحددات والتي تتمثل بحجم الاعتماد الاقتصادي المتبادل ما بين الدولتين, وإن نمو مقومات القوة في دول جنوب شرق آسيا وقدرتها, سواء على المستوى الفردي أم الجماعي, يُعد عامل مؤثر على طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني في جنوب شرق آسيا, إذ ان هذه الدول وحسب سلوكها لا ترغب في أن تكون تابعة لكلا القوتين أو أحداهما, فسلوكها السياسي يبدو أنه يوازن في علاقاتها ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين, وتدفع نحو أحتواء التنافس بينهما, حتى لا يشكل ذلك خطراً على أمنها وعملية نموها الإقتصادي, بل هي ترغب في الإستفادة من التنافس لغرض الحصول على الكثير من المكاسب من كلا القوتين ، من ناحية أخرى يبدو أن التنافس الأمريكي – الصيني في جنوب شرق آسيا له إنعكاسات على مناطق إقليمية تتأثر وتؤثر في حالة التنافس هذه, لذا وضعت إستراتيجيات من قبل الطرفين إتجاه القوى الإقليمية لتحقيق أهداف سياستهما الخارجية, بيد أن هذه المناطق متجاورة جغرافياً مع إقليم جنوب شرق آسيا, فالواقع الأمني والإقتصادي متغيرات مشتركة لها إنعكاسات على دول إقليمية متعددة, فمثلاً فالصين وروسيا الاتحادية يسعيان لإنشاء ترتيبات تحفظ مصالحهما الإقليمية, وتعترف القوى الدولية الأخرى بذلك, الأمر الذي يدفع نحو تقاربهما عسكرياً واقتصادياً وسياسياً [32].

المحور الخامس :مستقبل الصراع التجاري الصيني – الأميركي انعكست نهاية حقب الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن العشرين وما تبعها من متغيرات دولية جديدة على علاقات القوة والمصالح الاستراتيجية، بين القوى الكبرى بصفة عامة وبين الولايات المتحدة والصين على وجه الخصوص ، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي تحولت الرؤية الاستراتيجية الامريكية تجاه الصين بوصفها قوة منافسة للولايات المتحدة على الصعيد الاقليمي والعالمي [33].

وتعد العلاقات الصينية- الأمريكية من أكثر العلاقات قلقاً ، إذ إن علاقة الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة ذات أولوية وأي انكسار في هذه العلاقة سيؤدي إلى انهيار دراماتيكي لتدفق رؤوس الأموال الخارجية، أي العملة الصعبة والتكنولوجيا، ومع ذلك فقد أخذت العلاقات الثنائية تتسع وتتطور في مطلع التسعينات من القرن العشرين وأخذت التبادلات الثنائية في الميادين المختلفة تربط الدولتين بصورة أعمق بالمصالح وفي مختلف الحقول[34].

---

31 - أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سابق، ص52.

32 -امير نجم عبود نجم ، التنافس الأمريكي الصيني في جنوب شرق اسيا بعد عام 2008، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، العراق ، 2019، ص 119.

33 - خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الطبعة الاولى، أبو ظبي –دولة الامارات, 2004، ص166.

1- هادي قبيسي: السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، ط1، دار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت-لبنان:،2008، ص112.

ويتضح ان التنافس الاميركي –الصيني لن يتخذ الشكل العسكري ، اذ ان استخدام القوة العكسرية من قبل دولة كبرى مثل الولايات المتحدة ضد قوة اقتصادية وتكنولوجية كبرى مثل الصين ، تحتمل تكاليف سياسية عالية لعدة اسباب منها هو تنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدين وهو ما ادى بان يكون الاهتمام منصب حول ضمان وتقوية المصالح المشتركة والحفاظ عليها من اي تهديد ، وهذا التداخل بين المصالح الاقتصادية المشتركة، هو ما يجعل موضوع المواجهة العسكرية حتى ولو باماكن محددة من العالم امر مستبعد لان العلاقات الاقتصادية متشابكة وتتفاوت بين التنافس والتعاون [35].

كما ان التطور النوعي والتكنولوجي الذي حدث في المجال العسكري هو احد اسباب استبعاد الحرب ، سواء كان بالاسلحة التقليدية والتي اضحت نتيجة لهذا التطور من مسببات الكلفة العالية التي يمكن ان تحدثها اي مواجهة عسكرية والتي تكون غير مجدية اقتصاديا للطرفين ، عدا عن مخاطر ما يمكن أن ينتجه التصعيد الى استخدام الاسلحة النووية والتي لا رابح فيها في حالة حدوثها ، واخيرا فان الصين والولايات المتحدة قد وصلت مرحلة من العقلانية يمكنها من ان تكيف ازماتها باتجاه الحل والتلاقي بدلا من التصعيد والمواجهة [36].

ان ضمان علاقات اميركية- صينية مستقرة لكلا البلدين فضلا عن الاستقرار الذي سيستفاد منه رجال الاعمال الاميركيين في تحديث الاقتصاد الصيني الضخم ، هذا عدا عن ان التعاون بين البلدين الكبيرين يسهل التناغم والانسجام في المنظمات الدولية (مجلس الامن) ، وهو ما سينعكس على العالم اجمع ويقوي فعالية المنظمات الاقليمية والدولية الاخرى [37].

ومن حيث الصراع التجاري الصيني الاميركي فانه سيبقى يشكل تحدياً لاقتصاديين كبيرين وهو ما سنيعكس على الاقتصاد العالمي ككل باعتبارهما عضويين كبيرين في كبرى المنظمات الاقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية) ، وستبقى حدة هذا الصراع تتفاوت حسب تفاوت قوة وسائل الضغط لكلا الطرفين مما ينبئ بان هذا الصرع سيطول ويؤثر في مجالات أخرى [38].

ولا ننسى ان قدرات الصين النووية الآخذة بالنمو ونظرة الصين لنفسها على انها قوة عالمية لاسيما اذا ما حصل تناغم متوازن ما بين قوتها العسكرية وقدرتها الاقتصادية الاخذة بالتصاعد والنمو المتسارع ، وهذا ما يجعل الصين منافساً محتملا للولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين وهذا التنافس قد يقود الصين ، ،اذا ما فشلت الولايات المتحدة في احتوائها الى احتمالية لعب دور المهدد النووي المحتمل للولايات المتحدة [39].

ومن جانب آخر فالمكانة الاقتصادية للولايات المتحدة ودعم تلك المكانة وارتقائها سيجعلها قائده للنظام الاقتصادي العالمي ، وعليه سوف يصبح من مصلحتها ان تتبنى خيار المشاركة في الاقتصاد الدولي ، والذي سوف يحسب لصالحها باعتبارها القوة الاكبر والاهم بين القوى

---

35 - سليم كاطع علي ، مكانة الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، سنة 2000 ، ص 127

36 - هيدلي بول ،المجتمع الفوضوي ،دراسة النظام في السياسة العالمية ، الطبعة الثالثة ، مركز الخليج للابحاث ، دبي ،2002، ص274.

37 - محمد سعد ابو عامود ، العلاقات الاميركية الصينية ، مجلة السياسة الدولية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 145 ،2001، ص34.

38 - - ياسين عامر عبد الجبار ، مصدر سابق ، ص 165.

39 - منعم العمار ، نحو عالم متعدد الاقطاب، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 16، بغداد، 2001 ، ص 34.

الاقتصادية الدولية ، كما ان تلك الشراكة سوف تضمن لها مساهمة القوى الكبرى اقتصادياً في تخطي الازمات الاقتصادية التي قد يمر بها الاقتصاد الاميركي ، فالشراكة عنصر اساس من عناصر نمو الاقتصاد الرأسمالي وارتقاء للشركات الكبرى التي تنمو على اساس التكامل بين الاقتصاديات [40]، ولاسيما ان الصين لا تستطيع تجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي ، أو مستوى مصالحها مع واشنطن، ومن جانب الولايات المتحدة فهي لا تستطيع أن تغفل التقدم الاقتصادي المتنامي الذي حققته الصين، والذي يؤهلها لأن تكون من القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية في المستقبل ، ويمكن ان نحدد واقع العلاقات الأمريكية - الصينية في اتجاهين : الاتجاه الأول يتحدد (بعنصر العداء /الاحتواء) والذي يدعمه المُجمع الصناعي العسكري الأمريكي من خلال البحث عن عدو يتيح له الاستمرارية في سباق التسلح العسكري، أما الاتجاه الثاني فيتحدد (بعنصر التعاون /المشاركة) الذي يؤكد على تعميق روابط العلاقة الاقتصادية والتجارية المتبادلة ، وهو الطريق الأمثل لمعالجة القضايا المختلف عليها فيما بين البلدين، ولا شك فأن الاتجاه الثاني هو الأقرب إلى معطيات البيئة الدولية الراهنة منطلقا من أن طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة ، لا تتوافق مع نموذج الصراع بين الدول[41].

وفي الختام يبدو أن من أبرز معوقات تطوّر مكانة الصين هي الولايات المتحدة الأميركية، من خلال الإجراءات الاقتصادية والتجارية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية وتسعى لفرض المزيد منها على صعيد السياسات الضريبية، وما تطرحه الإدارة الأميركية حول حقوق الملكية الفكرية، وضرورة دفع الصين لثمن استخدامها للتكنولوجيا والابتكارات الأميركية، وهكذا كانت السياسات الأميركية في وجوهها المختلفة من أهم معوقات تطوّر مكانة الصين في العالم.

وعليه فأن العلاقات الأمريكية - الصينية على مستوى كبير من الأهمية بالنسبة للدولتين من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية، وهو ما يسعى اليه الطرفان لتقوية العلاقات حاضراً ومستقبلاً، ورغم ان الإدارة الأمريكية المتمثلة بالرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) ، اعتمدت منذ بداياتها أسلوباً يتسم بالتشدد وعدم المرونة اتجاه الصين، إلا أن في الواقع السياسي فان ذلك يدخل في باب الضغط على الصين لتقديم تنازلات دون الإضرار بالعلاقة معها، وما يؤكد أهمية تلك العلاقات هو وجود الاختلافات والتقاطعات في العديد من الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية المشتركة، الا انها لا تصل إلى مستوى القطيعة أو الصدام العسكري ، لقوة الروابط والمصالح المشتركة بينهما ، وللدور الذي تؤديه كل منهما في العديد من القضايا الإقليمية والدولية ، وهو ما يصب في السعي من اجل الحفاظ على استقراريه النظام الدولي ، ومن ثم تعزيز السلم والأمن الدولي.

Abstract

The international changes that took place in the early nineties of the twentieth century imposed new interests, namely, the increasing concern to support the economic base specifically, so he made a profound and fundamental shift in the concept and nature of the international conflict, as it took on other dimensions such as the economic, technological and financial dimension, and became the

40 - علي وجيه محجوب ، مصدر سابق ، ص 114.

41 - محمد ميسر فتحي، مصدر سابق ، ص19.

critical criterion for measuring the strength of the state or Its weakness, which is a reflection of the strength of its economic position and the extent to which it achieved the welfare of its people, which the United States of America and China both realized the impact that prompted it to employ new mechanisms to adapt quickly to keep pace with the international changes that are taking place That the global economic competition is increasing in intensity and intensity, so the economic factor has become a prominent influence in determining the centers of power in the international system, especially after the role of the military variable in international relations has receded and in the manner in which it has become difficult to refer to the unipolar system without referring to Strategic priorities, including the redistribution of powers on an economic rather than military basis, are an important basis for demonstrating the strength of the state, and the United States and China have attached great importance to this issue, especially as competition for energy sources, especially oil and important minerals, has taken place. It will be a hallmark of the regional and international environment in the twenty-first century.